

Distr.
GENERAL

TD/B/51/6
17 September 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الحادية والخمسون

جنيف، ٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

متابعة الأونكتاد الحادي عشر: التطورات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية

الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد^(١)

موجز

تلوح حالياً ملامح جغرافيا جديدة للتجارة هي بصدد إعادة تشكيل معالم الاقتصاد العالمي. وفي إطار هذه الجغرافيا التجارية الجديدة، ينتقل الجنوب تدريجياً من موقع الدائر في فلك التجارة العالمية إلى المركز. وثمة أنماط مماثلة آخذة في الظهور أيضاً على مستوى تدفق الاستثمارات الدولية، مما يوحي بإمكانية ظهور جغرافيا جديدة للعلاقات الدولية في مجال الاستثمار. ومن شأن وضع استراتيجية للتعاون بين بلدان الجنوب تركيز على عدد من مجالات الدفع الرئيسية أن تدعم وتوسع عملية التحول التي يشهدها التعاون التجاري والاستثماري والاقتصادي بين بلدان الجنوب. وسيمكن ذلك الجنوب من القيام بدور قاطرة حقيقية لاستدامة النمو الاقتصادي، والتنويع، والعمل والحد من الفقر في الجنوب نفسه وفي بقية أنحاء العالم. وثمة الكثير الذي بإمكان المجتمع الدولي فعله لمساعدة بلدان الجنوب في هذا الجهد. فباستطاعة البلدان المتقدمة أن تكون عاملاً أساسياً لتيسير سبل التجارة بين بلدان الجنوب من خلال وضع سياسات وإجراءات ملائمة على مستوى التجارة، والإعانة، والمسائل المالية والنقدية، ونقل التكنولوجيا والتنمية. ومن الأمور الحاسمة بشكل خاص المساعدة الإنمائية في مجال إقامة هياكل أساسية ومرافق لدعم التجارة بين بلدان الجنوب. وقد يكون الأونكتاد شريكاً هاماً للبلدان النامية في إنعاش التعاون بين بلدان الجنوب. فهو في وضع فريد يمكنه من مساعدة البلدان النامية وتجمعاتها الإقليمية في تعزيز التجارة والاستثمار وإجراء المفاوضات التجارية عبر البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء والتعاون التقني على المستوى الحكومي الدولي.

الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية

ألف - سمات رئيسية للجغرافيا التجارية الجديدة

١ - تلوح حالياً ملامح جغرافيا جديدة للتجارة هي بصدد إعادة تشكيل معالم الاقتصاد العالمي، كما لاحظ رئيس البرازيل لولا. وفي إطار هذه الجغرافيا التجارية الجديدة، ينتقل الجنوب تدريجياً من موقع الدائر في فلك التجارة العالمية إلى المركز، متيحاً بذلك للبلدان النامية فرصاً جديدة لتحقيق مكاسب إثمائية من التجارة الدولية والمفاوضات التجارية^(٢). ويجسد هذا التحول بشكل ملموس الرؤية الأصلية للأونكتاد. ومنذ البداية تلوح سمتان رئيسيتان لهذا التحول.

٢ - تتعلق إحدى هاتين السمتين بتزايد الأهمية التي يكتسبها الجنوب في الأسواق العالمية بصفته منتجاً ومتاجراً ومستهلكاً. وبهذه الصفة، يمثل الجنوب المحرك المقبل لنمو الاقتصاد العالمي وازدهاره. فقد زادت حصة الجنوب في التجارة العالمية بقدر هائل في العقدين الماضيين؛ فهي الآن بنسبة ٣٠ في المائة، مقارنة بنسبة ٢٠ في المائة المسجلة في منتصف الثمانينيات. وصار الجنوب أيضاً وجهة هامة تقصدها البلدان المتقدمة لتسويق صادراتها. لذا فإن ازدياد الاعتماد المتبادل بين الجنوب والشمال يؤكد أيضاً ضرورة زيادة الشمال لتضامنه في مجال التنمية دعماً للجنوب وخدمة لصالحهما المشترك. ويعني ذلك أيضاً أن على البلدان المتقدمة أن ترعى وتتعهد هذه الدينامية الجديدة، التي يدفع فيها الجنوب بنفسه قدماً للاندماج بشكل أكمل في النظام التجاري الدولي حتى يجني مكاسب التنمية من حيث سرعة النمو الاقتصادي، والتنمية والحد من الفقر. وعلى الشمال أن يطور ويعزز سياسات واستراتيجيات لدعم الجنوب بصفته شريكاً قيماً في التنمية.

٣ - أما السمة الثانية للجغرافيا التجارية الجديدة فتتعلق بالدينامية والزخم الجديدين اللذين يميزان التجارة بين بلدان الجنوب في السلع الأساسية، والسلع المصنعة، والخدمات. فما يزيد على ٤٠ في المائة من صادرات البلدان النامية من السلع، بما فيها السلع الأساسية والمصنعة، موجهة إلى بلدان نامية أخرى، وتزداد هذه التجارة بمعدل سنوي قدره ١١ في المائة (حوالي ضعف معدل النمو لإجمالي صادرات العالم). وتشهد التجارة بين بلدان الجنوب في الخدمات زيادة أيضاً، متيحة بذلك للبلدان النامية إمكانيات كبيرة من أجل تنويع بنية صادراتها التي تغطي عليها السلع. ومما يؤكد هذه الثورة الصامته كذلك زيادة الاستثمار ونقل التكنولوجيا والعلاقات بين المؤسسات التجارية لبلدان الجنوب على المستويين الدولي والإقليمي. ومن العوامل المساهمة في هذا الانتعاش ازدياد مواطن التكامل بين البلدان النامية على صعيد الإنتاج والتجارة؛ وازدياد عدد الاتفاقات الداعمة للتعاون الثنائي والإقليمي والأقليمي، في مجال الاستثمار والاقتصاد؛ وصعوبة دخول أسواق الشمال وارتفاع تكلفتها.

٤ - في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر، درس عدة رؤساء للدول والحكومات هذه الظاهرة خلال الجزء الرفيع المستوى بشأن الجغرافيا التجارية الجديدة. ومن جملة ما أثاروا الانتباه إليه ما يلي: (أ) لا تجلب الجغرافيا التجارية الجديدة مكاسب تجارية فحسب، بل تعزز أواصر التضامن والمساواة بين البلدان كذلك؛ (ب) ثمة إمكانيات متزايدة للتعاون المفيد بين البلدان النامية، على أساس قواعد عادلة ومبادئ التضامن، بما في ذلك معاملة الأضعف منها معاملة خاصة؛ (ج) تعد زيادة التجارة بين بلدان الجنوب عاملاً مكملاً للتجارة بين الشمال والجنوب لا بديلاً عنها.

٥- ولا يقتصر ازدياد أهمية الجنوب في الاقتصاد العالمي على العلاقات التجارية وحدها. فثمة أنماط مماثلة آخذة في الظهور أيضاً على مستوى تدفق الاستثمارات الدولية، مما يوحي بإمكانية ظهور جغرافيا جديدة للعلاقات الدولية في مجال الاستثمار. وقد زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة سنوياً من البلدان النامية بوتيرة أسرع من تدفقات البلدان المتقدمة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. فبعدما كان هذا الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية لا يُعتد به في أوائل التسعينيات (الجدول ١)، أضحى استثمارها الخارجي يستأثر بأزيد من عُشر المخزون العالمي ويمثل حوالي ٦ في المائة من التدفقات العالمية في ٢٠٠٣ (٩,٠ ترليون دولار و ٣٦ بليون دولار، على التوالي). وأهم من ذلك، أن بلداناً نامية عديدة ظهرت، في التسعينيات، بصفتها مصدراً مهماً للاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان نامية أخرى.

الجدول ١ - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المناطق، ١٩٨٠-٢٠٠٣
(ببلايين الدولارات)

المناطق/الاقتصاد	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر					المخزون الخارجي من الاستثمار الأجنبي المباشر				
	(المعدل السنوي)									
	١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٩	١٩٩٩-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٢٠٠٣	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٣
البلدان النامية	٥,٧	٢٨,١	٦٤,٩	٥٩,٦	٦٠,٢	١٢٨,٦	٣٠٨,٦	٧٩٣,٣	٨٥٨,٧	
أفريقيا	٠,٥	١,٨	٢,٦	٠,٠	٦,٩	٢٠,٩	٣٢,٩	٤٥,٦	٣٩,٥	
جنوب أفريقيا	٠,٢	٠,٧	١,٩	٠,٦-	٥,٧	١٥,٠	٢٣,٣	٣٢,٣	٢٤,٢	
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٠,٩	٤,٧	١٨,٠	١٠,٦	٤٦,٩	٥٨,٨	٨٦,٣	١٥٥,٥	١٨٣,٨	
البرازيل	٠,٢	٠,٦	١,٣	٠,٧	٣٨,٥	٤١,٠	٤٤,٥	٥١,٩	٥٤,٦	
شيلي	٠,٠	٠,٤	١,٥	١,٨	٠,٠	٠,٢	٢,٤	١١,٢	١٣,٨	
المكسيك	٠,١	٠,٤	٠,٧	١,٩	٠,٠	١,١	٢,٦	٧,٥	١٣,٨	
آسيا والمحيط الهادئ	٤,٣	٢١,٦	٤٤,٣	٤٩,٠	٦,٥	٤٨,٩	١٨٩,٥	٥٩٢,٣	٦٣٥,٤	
جنوب آسيا وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا	٣,٧	٢١,٦	٤٣,٦	٤٥,٨	٤,٥	٤١,٠	١٨١,٨	٥٧٧,٨	٦٠٧,٥	
الصين	٠,٤	٢,٤	٢,٢	٣,٠	٠,٠	٢,٥	١٥,٨	٢٥,٨	٣٧,٠	
هونغ كونغ الصين	١,٢	١٠,٥	٢٢,٥	٢٣,٠	٠,١	١١,٩	٧٨,٨	٣٨٨,٤	٣٣٦,١	
الهند	٠,٠	٠,٠	٠,١	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	١,٩	٥,١	
جمهورية كوريا	٠,٤	١,٥	٤,٣	٣,٤	٠,١	٢,٣	١٠,٢	٢٦,٨	٣٤,٥	
ماليزيا	٠,٢	٠,٨	٢,٢	١,٤	٠,٢	٢,٧	١١,٠	٢١,٣	٢٩,٧	
مذكورة										
العالم	٩٣,٣	٢٣٤,٨	٦٠٣,١	٧٧٩,٣	٥٥٩,٦	١٧٥٨,٢	٢٨٩٧,٦	٥٩٨٣,٣	٨١٩٦,٩	

المصدر: الأونكتاد (www.unctad.org/fdistatistics).

٦- ورغم ذلك، يظل الشمال الجهة المسيطرة من حيث أصل الشركات عبر الوطنية المائة الكبرى في العالم. فحوالي ٩٠ في المائة من الشركات عبر الوطنية الكبرى يوجد مقرها داخل المثلث، بأقطابه الرئيسيين وهم كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. وتستأثر الشركات التي يوجد مقرها في الاتحاد الأوروبي بأزيد من نصف هذه الشركات المائة، وتغطي الولايات المتحدة نسبة تفوق الربع بقليل، بينما تقلصت حصة اليابان على مدى السنين لتصبح أقل من عشر شركات. وارتفع عدد الشركات عبر الوطنية من البلدان الخارجة عن المثلث إلى أزيد من عشر شركات على مدى السنين. وإجمالاً، تتضمن القائمة حالياً ١٩ بلداً. ورغم أن الشركات عبر الوطنية الموجودة خارج المثلث، بما فيها عدد ينتمي إلى اقتصادات نامية، تستأثر بنسبة قليلة نسبياً من الشركات عبر الوطنية المائة، إلا أن متوسط مؤشر انتشارها عبر الأوطان أعلى^(٣).

٧- وفعلاً، لبعض الشركات المنتمة إلى اقتصادات نامية (مثل ماليزيا، وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا) سجل أداء بصفتها جهات مستثمرة في الخارج. وأصبحت شركات أخرى - مثل شركات من الشيلي، والمكسيك وجنوب أفريقيا - أطرافاً فعالة في الآونة الأخيرة. بل إن شركات أخرى - من البرازيل، والصين والهند - توجد في مرحلة الإقلاع. وثمة بعض الاقتصادات النامية تعد الآن من كبار المستثمرين بالمقاييس العالمية. ففي ٢٠٠٣، على سبيل المثال، كان لهونغ كونغ (الصين) مخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي أكبر من مخزون إيطاليا أو إسبانيا، تقدمت سنغافورة على الدانمرك أو النرويج. وتحتل الشركات عبر الوطنية في هاذين البلدين مكانة بارزة من بين الشركات عبر الوطنية الرائدة في العالم النامي، إلى جانب شركات من البرازيل، وجمهورية كوريا، والمكسيك إضافة إلى جنوب أفريقيا مؤخراً. ويتزايد حجم الاستثمار الخارجي من البلدان النامية إلى بلدان نامية أخرى، ويزداد معدل الاستثمار الدولي بين بلدان الجنوب بوتيرة أسرع من الاستثمار القادم من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

٨- ولعل ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب تم بدافع من عوامل دفع وجذب وعوامل أخرى هيكلية، دورية وسياساتية شبيهة بالعوامل التي كانت وراء الارتفاع السريع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الشمال إلى الجنوب. ومن عوامل الدفع ازدياد المنافسة أو قلة فرص النمو في الأسواق المحلية (مثل شركات البيع بالتفصيل في جنوب أفريقيا بالقارة الأفريقية)، والسعي إلى الفعالية (مثل شركات السلع المصنعة الماليزية في إندونيسيا وفييت نام) وشراء المواد الخام (مثل استثمارات الصين في ركاز الحديد ومصانع الصلب في بيرو، وفي مجال النفط في أنغولا والسودان). وبالإضافة إلى تكاليف العمالة المنخفضة وفرص الوصول إلى الأسواق، يبدو أن أهم عامل من عوامل الجذب بالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب هو القرب الجغرافي والأواصر العرقية والثقافية. فبما أن تكلفة الحصول على معلومات موثوقة عن الأسواق الخارجية قد تكون عالية بالنسبة للشركات الصغيرة نسبياً المنتمة إلى بلدان الجنوب، فإنها تميل إلى الاستثمار في البلدان المجاورة، حيث يكون لها قدر من الاستثناس من خلال إقامة علاقات تجارية أو وجود أواصر عرقية وثقافية.

٩- وتيسر ازدياد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب أيضاً بواسطة عدد متزايد من الاتفاقات الاستثمارية الدولية التي تتراوح ما بين معاهدات لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته واتفاقات ثنائية لتفادي الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال. إذ انتشر هذا النوع من الاتفاقات في العقد الماضي تقريباً^(٤). فما بين ١٩٨٩ و٢٠٠٣، بلغ العدد الإجمالي لمعاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي من ٣٨٣ معاهدة

إلى ٢٦٥ و من ١٤٣ إلى ٢٣١٦ معاهدة على التوالي. وإذا كانت معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي قد أبرمت عادةً بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فإن الاقتصادات النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية هي التي غطت معظم نسبة النمو. فقد زادت بقدر كبير حصتها من نشاط إبرام المعاهدات، لا سيما فيما بين البلدان النامية وبين البلدان النامية وبلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وزادت حصة جميع معاهدات الاستثمار الثنائية التي تعد البلدان النامية أطرافها من ١٠ في المائة إلى ٢٨ في المائة ما بين ١٩٨٩ و ٢٠٠٣، وزادت هذه الحصة في حالة معاهدات الازدواج الضريبي من ٨ في المائة إلى ١٤ في المائة. وبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٤، بلغ عدد معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة بين بلدان الجنوب ٦٢٧ معاهدة. وزادت حصة جميع معاهدات الاستثمار الثنائية بين الاقتصادات النامية وبلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية من ٦ في المائة إلى ١٣ في المائة، بينما زادت نسبة التطور المقابلة لها في حالة معاهدات الازدواج الضريبي من ٤ في المائة إلى ٩ في المائة. وعلى العكس من ذلك، انخفضت بشدة حصة معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي بين البلدان النامية والدول المتقدمة.

١٠- ويعد نمو القطاع المنتج لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجنوب وازدياد تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات التجارية عوامل إضافية ساهمت في ظهور الجغرافيا الجديدة. فقد تطورت بلدان في الجنوب (لا سيما في جنوب شرق آسيا) وأصبحت مراكز لصناعة تكنولوجيا المعلومات وأقامت علاقات تجارية إقليمية جديدة. وشهدت التجارة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نمواً هائلاً على مدى العقد الماضي وفاقته قيمتها ٩٠٠ بليون دولار عام ٢٠٠٠. وبشكل خاص، زادت صادرات البلدان النامية من منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٢٣,٥ في المائة على مدى العقد الماضي، بينما زادت صادرات البلدان المتقدمة بمعدل نمو سنوي مركب قدره ١٠,٨ في المائة^(٥). ونتيجة لذلك، زادت حصة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ١٥,٦ في المائة من الصادرات عام ١٩٩٠ إلى ٣٥,٥ في المائة عام ٢٠٠٠. وجاءت هذه الظاهرة إلى حد كبير نتيجة لاستراتيجيات الشركات عبر الوطنية الرامية إلى البحث عن إنتاج المعدات في الأسواق الناشئة، إضافة إلى الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تطوير القدرات المحلية لإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى الاستعانة كثيراً بتلك البلدان في إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١١- ومنذ أواخر التسعينيات، ظلت الخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر خدمات التصدير ازدهاراً في البلدان النامية، إذ نمت سنوياً بنسبة ٤٥ في المائة. ويتبين من مقارنة لمعدلات النمو بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة في أنواع مختلفة من صادرات الخدمات أن معدلات النمو في البلدان النامية أعلى من المعدل العالمي في جميع الخدمات الدينامية، وهي أعلى بشكل خاص في ثلاثة أنواع من الخدمات هي: خدمات الحواسيب والمعلومات (٥٨ في المائة)؛ الخدمات الشخصية، والثقافية والترفيهية (٥٣ في المائة)؛ والخدمات المالية (٤١ في المائة).

باء - نهج استراتيجي إزاء التجارة والتعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب في سياق الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية

١٢- بالإمكان النظر في وضع استراتيجية للتعاون بين بلدان الجنوب تركز على عدد من مجالات الدفع الرئيسية من أجل دعم وتوسيع عملية التحول التي يشهدها التعاون التجاري والاستثماري والاقتصادي بين بلدان الجنوب. وسيمكن ذلك الجنوب من القيام بدور قاطرة حقيقية لاستدامة النمو الاقتصادي، والتنويع، والعمل والحد من الفقر في الجنوب نفسه وفي بقية أنحاء العالم. ومن شأن استراتيجية التعاون هذه أن تهتم بشكل خاص أيضا بالاحتياجات والحالات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، وأن تعالج ذلك في سياق اتفاقات ثنائية وإقليمية وأقاليمية للتعاون بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب.

١٣- بيد أن تعزيز روابط التعاون التجاري والاقتصادي بين بلدان الجنوب مسؤولية على عاتق البلدان النامية ذاتها. إذ على حكومات البلدان النامية، وتجمعاتها الإقليمية من أجل التجارة والتكامل، والجهات المشغلة للقطاع الاقتصادي فيها أن تتشاور، وتنسق وتتعاون بشكل وثيق وفعال بشأن التجارة بين بلدان الجنوب، وبشأن المبادرات والأنشطة المتعلقة بالتعاون الاستثماري والاقتصادي من أجل وضع استراتيجيات واتخاذ إجراءات للنهوض بالتعاون المتبادل في مجال التجارة والاستثمار. ويتعين أن يقوم هذا التعاون على أساس تبادل المزايا لجميع الأطراف والاستفادة أقصى ما يمكن من المكاسب الإنمائية لهذا التعاون. فالنهج التي تشرك البلدان وجهاتها المشغلة للقطاع الاقتصادي في علاقات مفيدة للأطراف فيها، والتي تعد فيها جميع البلدان المشاركة كاسبة، لها حظوظ أوفر لضمان استمراريتها وتعزيزها.

١٤- وبالإضافة إلى ذلك، ثمة الكثير الذي بإمكان المجتمع الدولي فعله لمساعدة بلدان الجنوب في هذا الجهد. فباستطاعة البلدان المتقدمة أن تكون عاملاً أساسياً لتيسير سبل التجارة بين بلدان الجنوب من خلال وضع سياسات وإجراءات ملائمة على مستوى التجارة، والإعانة، والمسائل المالية والنقدية، ونقل التكنولوجيا والتنمية. ومن الأمور الحاسمة بشكل خاص المساعدة الإنمائية في مجال إقامة هياكل أساسية ومرافق لدعم التجارة بين بلدان الجنوب.

١٥- وفيما يلي بعض العناصر المحددة والمبادرات الجديدة القائمة على خطة إيجابية للتعاون بين بلدان الجنوب. وقد قام الأونكتاد من جانبه وسيقوم بدور رئيسي في مساعدة البلدان النامية في تعميق التعاون والتكامل التجاري بين بلدان الجنوب، وتحسين الفعالية والمكاسب المحققة من هذه الترتيبات. فخبرته المتراكمة والولايات المسندة إليه من مؤتمر بانكوك، إضافة إلى الولاية التي جُددت له في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر، تضعه في وضع فريد يمكنه من مساعدة البلدان النامية وتجمعاتها الإقليمية في تعزيز التجارة والاستثمار وإجراء المفاوضات التجارية عبر البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء والتعاون التقني على المستوى الحكومي الدولي.

جيم - عناصر رئيسية لخطة إيجابية

١ - مزيد من التركيز المقصود على التعاون بين بلدان الجنوب

١٦ - أصبح التعاون التجاري والاستثماري والاقتصادي بين بلدان الجنوب متزايد الأهمية بالنسبة لاستراتيجيات البلدان النامية في مجال التجارة والتنمية. فبتحسين التجارة بين بلدان الجنوب ستمكن البلدان النامية من مواصلة توسيع تجارتها في السلع الأساسية، والسلع المصنعة والخدمات؛ ومن تنويع قاعدة صادراتها وتطوير مواطن التكامل الجديدة فيها؛ وتطوير واختبار منتجات وخدمات جديدة قابلة للتجار بها؛ وبناء قدرات منتجة وقدرة على المنافسة. ويشكل توسع التجارة والاستثمار المتبادل فيما بين البلدان النامية، بدوره، نقطة انطلاق لدخولها بشكل أكمل في السوق العالمية. وبناء عليه، على الجنوب (حكومات وجهات مشغلة للقطاع الاقتصادي) أن تركز بشكل مقصود أكثر على هذا الزخم الجديد وأن تبني عليه. وقد بدأت البلدان النامية فعلا في استيعاب استراتيجيات التعاون التجاري والاستثماري والاقتصادي بين بلدان الجنوب وفي دمجها بشكل فعال في سياساتها وخططها الإنمائية. وينبغي تكرار التجارب الناجحة على نطاق أوسع وفي مختلف المناطق. وينبغي مواصلة هذه الجهود وتعزيزها، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون على الصعيد الإقليمي، الذي يظل الحلقة الأضعف في سلسلة التجارة بين بلدان الجنوب. ويتطلب الأمر كذلك مشاركة تامة من الجهات الاقتصادية الفاعلة في الجنوب ووضع مسألة إيجاد فرص للأعمال التجارية في بلدان الجنوب ضمن خططها التجارية.

٢ - استخدام مواطن التكامل بين بلدان الجنوب استخداما فعالا أكثر

١٧ - مع تزايد التوجه الخارجي للاستراتيجيات الإنمائية، اكتشفت البلدان النامية كثرة مواطن التكامل الموجودة بينها، وتعززت الثقة في انفتاح بعض على بعض. وعادة ما تنشأ مواطن التكامل المشجعة للتجارة عندما تختلف سلة السلع والخدمات التي تكون فيها لبلد ما امتيازات نسبية اختلافا كبيرا عن سلات شركائها التجاريين. وتتيح مواطن التكامل هذه لكل البلدان النامية تحديد واستغلال امتيازات نسبية في مجال إنتاج بعض السلع وتوريد خدمات محددة إلى الأسواق الجنوبية الإقليمية والأقليمية. ويرتبط معظم هذا النشاط بالتجارة داخل قطاعات وفيما بينها، التي ازدادت مع التطور الأخير الذي شهدته سلاسل التوريد الجنوبية التي تصب في المحطات الإقليمية لإنتاج السلع المصنعة المركبة والسلع الأساسية المجهزة المصدرة إلى كل من الأسواق الجنوبية والشمالية. ومن الجدير بالذكر أن سلاسل التوريد الإقليمية هذه تتسم بالدينامية، مما يمكن البلدان النامية من الاندماج في نموذج "الإوز الطائر" للتجارة والتنمية، حيث تقوم البلدان ذات هياكل إنتاجية أقل تطورا بأنشطة أبسط في مجال السلع المصنعة والخدمات تصب في سلاسل التوريد لشركاء إقليميين أكثر تطورا لأن هؤلاء يتحولون مع الوقت إلى التركيز على أنشطة أكثر تعقيدا فيما يتعلق بالسلع المصنعة والخدمات. فعلى سبيل المثال، كان للسوق الجنوبية المشتركة ولرابطة أمم جنوب شرق آسيا أثر كبير في توسع التجارة في قطاعات معينة فيما بين الدول الأعضاء، وبينها وبين بقية العالم في وقت لاحق.

١٨ - ويمكن استغلال أوجه التكامل الجديدة لمساعدة البلدان النامية على الدخول إلى قطاعات دينامية وجديدة في مجال السلع الأساسية والمصنوعات والخدمات وعلى بناء قدرات تصديرية في هذه القطاعات. فقد أصبحت البلدان النامية جهات فاعلة رئيسية في الأسواق الدولية بالنسبة لبعض هذه القطاعات - إذ إنها تمثل ٣٠ في المائة

من الصادرات العالمية لمجموعات المنتجات الأكثر دينامية الـ ٢٠^(٦). ويلزم القيام بأعمال إضافية لدعم التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب من أجل تحديد الفرص المتاحة لإقامة سلاسل توريد جنوبية جديدة في قطاعات جديدة ودينامية، ولزيادة تطوير سلاسل التوريد القائمة. وسوف يقتضي ذلك، في جملة أمور، تعيين قطاعات ومنتجات محددة، وأسواقها الفعلية والمحتملة؛ وخيارات في مجال السياسة العامة وإجراءات عملية لترجمة الفرص إلى أنشطة تصديرية فعلية وإلى قيمة مضافة محلية أعلى؛ وتقاسم الخبرات والدروس المستخلصة؛ وإقامة شراكات ومزاوجات بين الأوساط الاقتصادية.

١٩- وسوف يدعو الأونكتاد إلى إجراء استعراضات قطاعية بشأن المنتجات الجديدة والدينامية المتداولة في التجارة العالمية والتي يمكن أن تُنشأ لها، بشكل ناجح، سلاسل توريد جنوبية من خلال ربط شركاء التوريد في "خرائط" إقليمية وأقاليمية للمزايا النسبية المتكشفة في قطاعات محددة. وهذه الاستعراضات التجارية القطاعية سوف تعزز الحوار في مجال السياسات وتوجد شراكات جديدة في مجال الإنتاج والتجارة بين الأطراف المهتمة. وهناك أعمال أولية في هذا الاتجاه جارية بالفعل في الأونكتاد فيما يتصل بالفلزات، والسلع الأساسية الزراعية، والمنسوجات والملابس، والإلكترونيات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسلع والخدمات البيئية، بما في ذلك منتجات التجارة البيولوجية.

٣- تعزيز التعاون والتكامل على المستوى الإقليمي

٢٠- رافقت نمو التجارة بين بلدان الجنوب زيادة في التجارة والاستثمار على المستوى الإقليمي، وهي زيادة تيسّرت من خلال الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية. وإن الترتيبات الإقليمية، بإزالتها الحواجز التعريفية وغير التعريفية القائمة أمام التجارة في السلع، تتيح إمكانيات هامة لتحقيق وفورات الحجم؛ واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات أعلى وبشروط أفضل؛ وتجميع الموارد الاقتصادية والبشرية والمؤسسية والتكنولوجية وموارد البنى التحتية؛ وبناء شبكات إنتاج وتسويق بين البلدان المشاركة. وقد كان لبعض هذه الترتيبات أثر جوهري في توسيع التجارة في قطاعات محددة فيما بين البلدان المشاركة، وكذلك بين هذه البلدان وبقية العالم. وقامت البلدان النامية، في الآونة الأخيرة، بتنشيط برامج التحرير الإقليمية الخاصة بها ودخلت في مبادرات تهدف إلى تنفيذ برنامج تكامل عميق يشمل التجارة في الخدمات. ويُعدّ تدعيم وتعزيز عمليات التجارة والتكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي فيما بين البلدان النامية على نحو يتيح الاستفادة إلى الحد الأقصى من إمكاناتها كاملة، أحد التحديات الرئيسية.

٢١- ولقد دخلت البلدان النامية - سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي في إطار ترتيباتها الإقليمية - في مفاوضات مع شركائها من البلدان المتقدمة حول طائفة متنوعة من ترتيبات التجارة الإقليمية التي تتخذ شكل الترتيبات بين الشمال والجنوب (مثل منطقة التجارة الحرة للأمريكتين) أو الاتفاقات بين الشمال وبلدان الجنوب (مثل المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية). وهذه المبادرات تطرح تحديات أخرى أمام البلدان النامية، لا من حيث ضرورة جني مكاسب من هذه المفاوضات، مع تحقيق نتائج تعزز التنمية فحسب، بل أيضاً من حيث ضمان أن تكمل هذه المفاوضات وتُتمّ عمليات التكامل الاقتصادي والتجارة للبلدان النامية على المستوى الإقليمي، بينما تبقى، في الآن ذاته، متسقة مع الالتزامات المنصوص عليها في منظمة التجارة العالمية. وتحتاج البلدان النامية، في هذا السياق، إلى أن تتشاور وتتعاون وأن تنسق نُهجها وإجراءاتها.

٤ - استغلال كامل إمكانيات التجارة الإقليمية بين بلدان الجنوب

٢٢ - تشكل التجارة الإقليمية فيما بين البلدان النامية، رغم تناميها، الحلقة الضعيفة في علاقات التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، لا تجري على أساس أقاليمي سوى نسبة ٢٧ في المائة من التجارة في الزراعة ونسبة ١٢ في المائة من التجارة في منتجات الصناعة التحويلية بين بلدان الجنوب. وإن تحرير التجارة على المستوى الأقاليمي فيما بين البلدان النامية لم يُصب الكثير من النجاح، وذلك لعدة أسباب، منها نقص المعلومات، ومن ثم، نقص الثقة في فرص التجارة والاستثمار؛ والافتقار إلى أوجه التكامل، ومن ثم، إلى الفرص التجارية؛ والتردد في الدخول في مفاوضات لتحرير التجارة بسبب إنتاج وتصدير منتجات مشابهة؛ والاهتمام في تحرير التجارة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي؛ وعدم القدرة على إيجاد طرائق فعالة للقيام بتحرير التجارة على المستوى الأقاليمي.

٢٣ - ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تزايد الثقة في تدفقات التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب، استناداً إلى تجارب فعلية تمثلت في ازدياد التجارة الإقليمية ازدياداً مثيراً فيما بين مجموعات البلدان النامية. كما أن تراكم الخبرات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال تحرير سياسات التجارة والاستثمار يمكن أن يُرشد إلى إجراء تحرير فعال على المستوى الأقاليمي. وهكذا يبدو أن الوقت أصبح ناضجاً الآن لإحداث تحول نموذجي صوب تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار الإقليمية بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال تحرير التجارة.

٢٤ - ويوفر "النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية" مجالاً واعداً للبلدان النامية لتزيد تجارتها الإقليمية وتوسعها. ومن شأن تعزيز النظام المذكور، من خلال توسيع الأفضليات التجارية والعضوية في النظام، وإدخال تحسينات على منهجية المفاوضات لتوفير مزايا منصفة ومنفعة متبادلة للأطراف المشاركة، أن يجعل النظام المذكور أداة حية للتعاون بين بلدان الجنوب وأن يزيد من تأثيره الإيجابي في التجارة وتعزيز الاستثمار والتنمية. وفي هذا الصدد، اجتمع وزراء البلدان النامية، خلال الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، وتوصلوا إلى قرار تاريخي يتمثل في إطلاق الجولة الثالثة من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، التي من المقرر أن تبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وهذه المبادرة، التي تأتي في ظرف مناسب في ضوء نشوء جغرافيا جديدة للتجارة، يمكنها، إذا ما تابعتها البلدان النامية بفعالية وبحماس والتزام، أن تحقق نتائج تعطي دفعا كبيرا للتجارة والاستثمار على المستوى الأقاليمي بين بلدان الجنوب. ويُعد اشتراك القطاع الخاص في بلدان الجنوب، كغرف التجارة والصناعة مثلاً، أمراً أساسياً في تحويل الفرص التي يوجدها الآن النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية إلى واقع؛ ولا بد من استشارة القطاع الخاص لضمان أن تفضي المفاوضات إلى نتائج جذابة من الناحية التجارية وإلى زيادة الانتفاع بالنظام. وسوف يقوم الأونكتاد، الذي يقوم بخدمة لجنة المشاركين التابعة للنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ويزودها بالدعم التقني والإداري، بدعم المفاوضات المقبلة بشأن النظام الشامل.

٢٥ - وقد أُطلقت أيضاً مبادرات واتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف أخرى، على المستوى الأقاليمي، بين بلدان الجنوب، من شأنها، إذا ما تمت متابعتها بأنشطة تجارة واستثمار ملموسة، أن تعزز التجارة الإقليمية في السنوات المقبلة. ويقوم الأونكتاد بدعم بعض هذه المبادرات، مثل مبادرة توثيق التجارة والتعاون الاقتصادي بين الهند والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور).

٥- تحويل إشكالية السلع الأساسية إلى نعمة على صعيد الموارد

٢٦- ربما كانت تفتح الآن أمام البلدان النامية "نافذة فرص" لتزيد من حصائلها من صادرات السلع الأساسية نتيجة لتحرير التجارة وازدياد الطلب على السلع الأساسية في الجنوب، وخاصة في الاقتصادات الكبيرة والنامية بسرعة. وبالفعل، يتدفق ما يقرب من ٥٠ في المائة من صادرات السلع الأساسية غير الوقود من البلدان النامية إلى بلدان نامية أخرى، وتبلغ النسبة فيما يتعلق بالوقود ٤٠ في المائة. وهذا الأمر يتيح للبلدان النامية فرصة لاستخدام التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تحويل إشكالية السلع الأساسية إلى نعمة على صعيد الموارد. وتقتضي زيادة تجارة السلع الأساسية والاستثمار بين بلدان الجنوب إقامة شراكات فعالة فيما بين أصحاب المصلحة تهدف إلى إيجاد حلول تكتب لها الحياة ونُهج مستدامة لقضايا السلع الأساسية والتجارة والتنويع. كما تقتضي إجراء تغيير في النهج التقليدي المتبع في بحث إشكالية السلع الأساسية من موشور يُنظر فيه إلى البلدان النامية على أنها بلدان منتجة، لا أكثر.

٢٧- واليوم، تبرز البلدان النامية كبلدان مستوردة ومستهلكة لسلع أساسية تنتجها بلدان نامية أخرى. ويرجع ذلك إلى النمو الاقتصادي والسكاني، وبالتالي، إلى ازدياد الطلب في العديد من بلدان الجنوب. وفي بعض الاقتصادات النامية بسرعة، تؤدي الاستثمارات الكبرى في البنى التحتية إلى ازدياد الطلب على مواد البناء وغيرها من المواد الخام الصناعية، بما فيها الحروقات والفلزات. وفي الوقت ذاته، فإن التغيرات في طُرز الحياة، بما فيها التغيرات في أنماط التغذية، الناجمة عن ارتفاع الدخل والتحضر، سوف تغير تكوين الطلب على المنتجات الغذائية. وأخذ تزايد القوة الشرائية للسكان في الجنوب يوسع قاعدة استهلاك السلع الأساسية والمنتجات الاستهلاكية المشتقة منها. فعلى سبيل المثال، يزداد استيراد الجنوب لمنتجات مثل البن والكافوا، مُنشئاً فرصاً لتجارة بين بلدان الجنوب قد يكون لها وقع إيجابي على الأسعار وعلى عوائد المنتجين في البلدان النامية.

٢٨- ومع تنامي التجارة في السلع الأساسية بين بلدان الجنوب، أصبح التعاون فيما بين البلدان المنتجة للسلع الأساسية مهماً لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية في الجنوب فيما يتصل بسلع أساسية منها الأغذية والوقود، ولضمان إمدادات كافية من مدخلات الإنتاج في سلاسل التوريد الجنوبية المتصلة بذلك. وإن التعاون في مجال السلع الأساسية بين بلدان الجنوب، بتمكينه البلدان المنتجة للسلع الأساسية في الجنوب من تحقيق الإدارة المستدامة لإنتاجها من السلع الأساسية وتجارها ومن زيادة مشاركتها في سلسلتي التوريد والقيمة، بما في ذلك على أساس إقليمي، يمكن أن يزيد إلى حد كبير العوائد التي يجنيها المنتجون. وإضافة إلى درجة التنسيق المعروفة تماماً التي حققتها البلدان النامية المنتجة للنفط، أدى أيضاً تعزيز التعاون في الآونة الأخيرة بين عدد من البلدان النامية التي تنتج، على سبيل المثال، الأرز والمطاط، إلى تحسين الأسعار والعوائد التي يجنيها المنتجون.

٢٩- ويلزم توجيه اهتمام إلى زيادة التعاون في مجال سلع أساسية استراتيجية مثل النفط والغاز والمياه، فضلاً عن فلزات مثل ركاز الحديد والنحاس، وهي سلع تُعتبر مدخلات أساسية للإنتاج والتجارة وللتنمية الاقتصادية المستدامة، وإلى ضمان استدامة الإمداد بتلك السلع. ونظراً إلى أن البلدان النامية نفسها تعتبر، مجتمعة، مصدر القسم الرئيسي من الإمدادات العالمية لكثير من هذه الموارد، وإلى أن ما حبتها به الطبيعة من هذه الموارد يختلف اختلافاً واسعاً بين بلد وآخر، فإن التعاون بين بلدان الجنوب في مجال الموارد الاستراتيجية كان، ويمكن أن يكون، فعالاً بوجه خاص، بما في ذلك كحفّاز على التعاون الاقتصادي في مجالات أخرى متصلة بذلك.

٣٠- ويمكن لعمل الأونكتاد في مجال السلع الأساسية تقديم إسهامات ثمينة في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في مجال السلع الأساسية. فيقوم الأونكتاد الآن، في مبادرة جديدة، بإنشاء فرقة عمل دولية بشأن السلع الأساسية، أعلن عنها في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، وذلك لتوفير إطار استشاري شامل ومنهجي بشأن السلع الأساسية. وسيشمل الشركاء الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والهيئات الخاصة بسلع أساسية محددة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع الأكاديمي. ويمكن تطوير الشراكات في إطار فرقة العمل المعنية بالسلع الأساسية لرصد التعاون بين بلدان الجنوب في مجال السلع الأساسية وإعداد مبادرات محددة في هذا المجال.

٦- جعل الخدمات مجال دفع للتعاون بين بلدان الجنوب

٣١- إن استغلال أوجه التكامل في تجارة الخدمات بين بلدان الجنوب يمكن أن يتيح فرص تجارة واستثمار هامة. وقد اكتسبت الخدمات مكانة بارزة في اقتصادات البلدان النامية، وهي تستأثر الآن بما يقرب من ٥٠ في المائة من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي و ١٥ في المائة من مجموع صادراتها. كما يُعدّ وجود خدمات ذات كفاءة أمراً مهماً للقدرة التنافسية الاقتصادية ولزيادة رفاه الإنسان والمجتمع. ويلاحظ أن التجارة في الخدمات بين بلدان الجنوب، في أساليب التوريد الأربعة جميعها المنصوص عليها في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، آخذة في الازدياد وتزخر بإمكانيات كبيرة جداً. ويتم معظم هذه التجارة، حالياً، على المستوى الإقليمي ويجري تسهيلها، بصورة متزايدة، من خلال إدراج قواعد تحرير تجارة الخدمات في صلب الاتفاقات التجارية الإقليمية. وتقتضي زيادة تعزيز تجارة الخدمات بين بلدان الجنوب تعاوناً أوثق على كل من المستوى الثنائي والإقليمي والأقليمي في قطاعات الخدمات الزاخرة بإمكانات النمو والتي يمكن أيضاً أن تؤثر تأثيراً إيجابياً في الرفاه الاجتماعي. وتشمل هذه القطاعات خدمات التعليم، وخدمات الصحة، والخدمات المهنية، وخدمات التشييد، وخدمات الحاسوب وما يتصل بها من خدمات، وخدمات السياحة، وخدمات الطاقة.

٧- التعاون في مجال التجارة والبيئة

٣٢- من الملاحظ أن التدابير البيئية - وخاصة في أسواق الشمال ولكن أيضاً في أسواق الجنوب - التي تمس صادرات البلدان النامية أصبحت، بصورة متزايدة، صارمة ومتكررة الحدوث ومعقدة. ونتيجة لذلك، فإنها قد تقضي على المكاسب الناشئة عن التحرير الجمركي بوصفها حواجز مقنعة قائمة أمام التجارة وتعوق الدخول فعلاً إلى الأسواق. وقد غدت معالجة مثل هذه الحواجز مسألة هامة في تسهيل التجارة وضمان دخول صادرات كل من البلدان النامية إلى سوق البلد الآخر. ويمكن، لمعالجة هذه الشواغل، تنفيذ عدة مبادرات عملية بين بلدان الجنوب، مثل إنشاء نظم إنذار مبكر على المستوى دون الإقليمي، والتعاون على المستوى الإقليمي في تقييم وضع وتوافق المعايير، وإدماج العمليات الهادفة إلى زيادة الاتساق والاعتراف بالتكافؤ في صلب الترتيبات التجارية الإقليمية والأقليمية بين بلدان الجنوب بغية تيسير التجارة ذات الصلة بين بلدان الجنوب.

٣٣- ويمكن أن يكون مثل هذا التعاون بين بلدان الجنوب فعالاً تحت مظلة "فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق"، التي أطلقها الأونكتاد خلال الأسبوع التجاري في ريو^(٧). وتمثل فرقة العمل الاستشارية مبادرة عملية وحسنة التوقيت أطلقها الأونكتاد لمعالجة التدابير البيئية التي تؤثر في صادرات البلدان النامية. وستساعد فرقة العمل الاستشارية البلدان النامية على تحليل الاتجاهات الرئيسية في

الاشتراطات البيئية والصحية في أسواق التصدير، وعلى تبادل الخبرات الوطنية بشأن التّهُج الاستباقية الواجب اتباعها لتلبية تلك الاشتراطات.

٣٤- وتجري، في إطار برنامج عمل الدوحة^(٨)، مفاوضات بشأن تحرير التجارة في "السلع والخدمات البيئية". وفي هذا الصدد، يلزم أن تبذل بلدان الجنوب جهوداً خاصة لتحديد السلع والخدمات البيئية ذات الأهمية الفعلية والمحتملة للبلدان النامية، لتضمن أن يؤدي تحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية إلى تعزيز نقل التكنولوجيا البيئية وما يرتبط بها من دراية عملية، ولاستكشاف فرص زيادة التجارة المنطوية على إمكانات جيدة بين بلدان الجنوب. وتحتاج البلدان النامية إلى دعم في: (أ) بحث ما يترتب على تحرير السلع والخدمات البيئية من آثار على تنميتها المستدامة؛ (ب) تحديد السلع والخدمات البيئية ذات الأهمية التصديرية الفعلية والمحتملة، سواء على المستوى الوطني أو بين بلدان الجنوب، مثل تكنولوجيات الطاقة المتجددة (الهوائية والشمسية مثلاً)، ومنتجات التجارة البيولوجية، والمنتجات المشتقة من الألياف العضوية والطبيعية؛ و(ج) استكشاف سبل تعزيز المعاملة الخاصة والتفاضلية ونقل التكنولوجيا في المفاوضات المتعلقة بالسلع والخدمات البيئية. وقد دأب الأونكتاد على مساعدة البلدان النامية في هذه المجالات كلها، وسيواصل القيام بذلك.

٣٥- وثمة مجال هام آخر من مجالات التعاون بين بلدان الجنوب يتعلق بوضع نظام للملكية الفكرية من نوع خاص من أجل صون وحماية وتعزيز المعارف التقليدية على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

٨- معالجة قضايا الدخول إلى الأسواق

٣٦- يجب أن تلي الصادرات بين بلدان الجنوب، كما في حالة التجارة بين الشمال والجنوب، اشتراطات مثل الأنظمة التقنية، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. ويلزم معالجة هذه الاشتراطات، بما في ذلك من خلال تقاسم المعلومات، وإقامة اتفاقات اعتراف متبادل، والتنسيق وإحلال الاتساق ضمن ترتيبات التكامل الإقليمية. وسيتمتع التعاون داخل الجنوب في معالجة قضايا الدخول إلى الأسواق هذه، بما في ذلك قواعد المنشأ التقييدية، بأهمية في تيسير فرص الوصول إلى الأسواق، الناجمة عن التحرير المتبادل في المجال الجمركي.

٩- العمل معاً بشأن قانون وسياسة المنافسة

٣٧- إن التعاون في مجال قانون وسياسة المنافسة يمكن أن يكمل استراتيجيات التنمية الوطنية وأن يكفل أن تؤدي المكاسب الناشئة عن تحرير التجارة إلى توسيع التجارة بين بلدان الجنوب وتحقيق النمو والتنمية فيها. وفي قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والتكنولوجيا، تحتاج البلدان النامية إلى ضبط سياسة المنافسة من أجل المساعدة في بناء القدرة التوريدية والقدرة على المنافسة وضمان تحقيق مكاسب في الكفاءة لصالح الاقتصاد وكذلك مكاسب في الرفاه لصالح السكان. وقد اعتمدت عدة تجمعات إقليمية من البلدان النامية سياسات منافسة إقليمية مشتركة، كما أنشأت محافل تشاور إقليمية بشأن مكافحة الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود. ومن المجالات المحددة للتعاون بين بلدان الجنوب ما يشمل: (أ) إجراء مشاورات بشأن وضع مبادئ توجيهية لمراقبة التركيز الاقتصادي الذي يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على التجارة والاستثمار داخل بلدان الجنوب؛ و(ب) إجراء

مشاورات حول مزايا تفايدي المنازعات وحلها فيما يتصل بالممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود؛ و(ج) تبادل الخبرات والمعلومات بشأن إنفاذ قوانين المنافسة؛ و(د) الربط الشبكي الإقليمي فيما يتصل ببناء القدرات.

١٠ - تحسين الهياكل الأساسية ذات الصلة بالتجارة وخفض تكاليف المعاملات

٣٨ - إن قدراً كبيراً من التجارة التي من الطبيعي أن تكون قائمة فيما بين البلدان النامية لا يتحقق عملياً بسبب عدم كفاية الهياكل الأساسية ذات الصلة بالتجارة. وقد أُحرز على مر السنين تقدم هام في بناء الهياكل الأساسية ذات الصلة بالتجارة في ما يخص التجارة بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والشمال، إلا أنه لم يكن هناك سوى القليل نسبياً من الجهود والتدخلات التي تركز على تطوير هذه الهياكل الأساسية فيما يخص التجارة بين الجنوب والجنوب. وتشكل معالجة هذه النواقص شرطاً أساسياً لتحقيق النمو المطرد في التجارة والاستثمار داخل بلدان الجنوب. وثمة حاجة إلى الموارد من أجل بناء الهياكل الأساسية وإيجاد حلقة إيجابية يؤدي فيها وجود الهياكل الأساسية ذات النوعية الجيدة إلى تشجيع التجارة بينما تؤدي زيادة التبادلات التجارية بدورها إلى تشجيع إنشاء وتحسين وتطوير الهياكل الأساسية الداعمة للتجارة. ومن شأن وجود مثل هذه الحلقة الإيجابية أن ييسر التبادلات التجارية ويوسع الهياكل الأساسية الداعمة للتجارة ويخفض تكاليف المعاملات فيما يتصل بمنتجات (وخدمات) البلدان النامية التي تكون أكثر قدرة على المنافسة وأكثر جاذبية بالنسبة للمستهلكين في الجنوب وكذلك في الشمال.

(أ) النقل وما يتصل به من مرافق

٣٩ - يعتبر ارتفاع أحجام التبادلات التجارية وكفاءة النقل عاملين يفيد كل منهما الآخر. فمن الواضح أن انخفاض تكاليف النقل يعزّز التجارة، كما أن زيادة التجارة تؤدي في الوقت نفسه إلى خفض تكاليف النقل. وتعد إمكانية استخدام سفن أكبر ووجود تكاليف عالية ثابتة في عمليات الموانئ من بين العوامل التي تتيح تحقيق وفورات كبيرة في تكاليف النقل. وتظل تكاليف النقل فيما يتصل بالتجارة بين بلدان الجنوب، إقليمياً وأقاليمياً على السواء، عالية إلى حد بعيد نظراً للافتقار إلى شبكات للنقل المباشر بواسطة السفن والطرق البرية والسكك الحديدية والطائرات، ذلك لأن الشبكات القائمة تعمل في صالح التجارة بين الجنوب والشمال. كما أن الشبكات والمرافق القائمة (مثل الموانئ، والمستودعات، وما إليها) محدودة من حيث النوعية والشمولية والعدد، الأمر الذي يقتضي في أحيان كثيرة استخدام طرق نقل تمر عبر البلدان المتقدمة، مما يضيف كثيراً إلى تكاليف التجارة بين الجنوب والجنوب.

٤٠ - إلا أن ثمة استثناءات. فعلى سبيل المثال، هناك عدة بلدان نامية أصبحت تمثل اليوم مراكز لشبكات النقل الدولي. فقد أثبتت هونغ كونغ (الصين) وسنغافورة وبنما مكائنها كموانئ لتعقيب الشحن وكمراكز لتوفير خدمات النقل والإمداد والتموين، وهذا يؤدي إلى توليد دخل مباشر من خلال توفير خدمات الموانئ والخدمات اللوجيستية. كما أن ذلك يساعد في تحسين القدرة التنافسية للصادرات الوطنية والإقليمية نتيجة لتوافر خدمات نقل دولي إضافية.

٤١ - كما أن التجارة بين الجنوب والجنوب قد أخذت تستفيد أيضاً من طرق النقل ومراكز تعقيب الشحن الجديدة في الجنوب. فمناطق أمريكا الجنوبية والأفريقي وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا مرتبطة ببعضها من خلال عدة خدمات للنقل البحري المباشر على خطوط نظامية تستخدم الموانئ الرئيسية في هذه المناطق. ثم يتم، انطلاقاً من هذه المناطق، تعقيب الشحنات من وإلى موانئ إقليمية ثانوية. وهناك مناطق أخرى، مثل غربي

أفريقيا والساحل الغربي لأمريكا الجنوبية، لا تزال مرتبطة في الغالب بقارات أخرى من خلال خدمات غير مباشرة ينطوي معظمها على خدمات تعقيب للشحن في الموانئ في نصف الكرة الشمالي.

٤٢- وبخلاف المراكز الجديدة للخدمات اللوجيستية أو البلدان التي تقع بالقرب من طرق النقل البحري الرئيسية، لا يزال العديد من البلدان النامية غير الساحلية يندرج ضمن أقل بلدان العالم نمواً. بل إن هناك الكثير من الأدلة العملية التي تبين أن كون البلد غير ساحلي يشكل عاملاً هاماً في تفسير تدني مستويات الدخل والنمو والاستثمار الأجنبي المباشر. ولا ينبغي الخلط بين كون البلد غير ساحلي، أي كونه معتمداً على خدمات النقل العابر فيما يتصل بتجارته الخارجية، وبين كونه نائياً أو بعيداً عن البحر. فهناك الكثير من البلدان الكبيرة التي تشمل مناطق أو مدناً تبعد عن البحر أكثر بكثير من معظم عواصم البلدان غير الساحلية، ومع ذلك فإنها تتحمل تكاليف نقل أدنى. وهذا يعني أن ارتفاع تكاليف النقل فيما يتصل بتجارة النقل العابر (الترانزيت) لا يمكن أن يُفسّر بالاستناد إلى المسافة التي تفصل البلد عن البحر بل إنه يُعزى إلى أوجه عدم التيقن والتأخيرات وقصور تدابير تيسير التجارة والنقل^(٩).

٤٣- ولذلك فإن ثمة حاجة لمواصلة الاستثمار في مرافق النقل وما يتصل بها من مرافق داخل البلدان النامية وفيما بينها والارتفاع بمستوى هذه المرافق وتوسيعها من أجل دعم زيادة توسيع التجارة بين الجنوب والجنوب.

(ب) تيسير التجارة

٤٤- تواجه البلدان النامية، في تجارتها مع بعضها البعض وكذلك في تجارتها مع بقية العالم، مشاكل رئيسية في مجال تيسير التجارة تتصل بالمتطلبات المفرطة من المستندات التجارية وعدم استخدام تكنولوجيا المعلومات إلا بقدر ضئيل إلى حد لا يُذكر، والافتقار إلى الشفافية وإلى شروط استيراد/تصدير واضحة، وقصور الإجراءات، وعدم وجود مؤسسات عصرية فيما يتصل بالتخليص الجمركي. ويضاف إلى ذلك أن الصعوبات التي تواجه في الحصول على تأشيرات دخول، ولا سيما تأشيرات دخول خاصة بالأعمال التجارية، من أجل تيسير عقود الأعمال التجارية بين الجنوب والجنوب تعوق كثيراً تنمية التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب. وبالتالي فإن معالجة القضايا المتصلة بتيسير التجارة يمكن أن تسهم إسهاماً ذا شأن في الحد من أوجه عدم الكفاءة في مجالات مثل الجمارك، بما في ذلك من خلال تبسيط وترشيد ومواءمة الإجراءات، وإنهاء التأخيرات الإدارية والإجرائية التي يمكن تفاديها أو التقليل منها إلى أقصى حد وكذلك التكاليف التي يتم تكبدها في التعاملات الدولية المتصلة بالسلع والخدمات، بما في ذلك تبسيط وتسهيل الإجراءات المتصلة بمنح تأشيرات الدخول الخاصة بالأعمال التجارية. وما برح الأونكتاد يسهم، من خلال مختلف أنشطته ذات الصلة بتحسين كفاءة التجارة، في تعزيز قدرات تيسير التجارة لصالح البلدان النامية.

(ج) تمويل التجارة

٤٥- إن أحد الاختناقات الخطيرة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتصل بعدم توفر ما يكفي من التمويل المنظم للتجارة والاستثمار في بلدان الجنوب. ولذلك فإن بناء المؤسسات والقنوات التجارية والمالية اللازمة ينبغي أن يحظى بأولوية عالية، بما في ذلك من خلال تحسين التعاون فيما بين مؤسسات تمويل التجارة في الجنوب.

ويمكن تقديم المزيد من الدعم لتوسيع قدرة النظم المصرفية في الجنوب، وبخاصة مصارف التصدير - الاستيراد، من أجل توفير تمويل تجاري عادي ومنظم وميسر الشروط، لصالح التجارة بين بلدان الجنوب. كما أن تهيئة بيئة مواتية لإتاحة الوصول إلى تمويل التجارة لصالح التجارة بين بلدان الجنوب تؤدي بدورها إلى تيسير زيادة الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في مجال الأنشطة الإنتاجية. وفي السنوات القليلة الماضية، بات من الواضح أن الاستثمار في بلدان الجنوب يؤدي، مع جملة عوامل أخرى، إلى زيادة التجارة بين بلدان الجنوب، وبالتالي فإن توسيع التجارة بين بلدان الجنوب لا يمكن أن يتواصل على نحو كامل دون حدوث توسع مواز في الاستثمار داخل بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، ما برح الأونكتاد يعمل على تشجيع إنشاء شبكة من مصارف التصدير - الاستيراد من أجل تعزيز التعاون في توفير التمويل للتجارة. وفي سياق العملية التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر، عقد عدد من مصارف التصدير - الاستيراد اجتماعاً اتفقت فيه على إنشاء شبكة لمصارف التصدير - الاستيراد. وهذه المبادرة تستحق المزيد من البحث والدعم من قبل البلدان النامية.

(د) المعلومات التجارية ودور تكنولوجيات المعلومات والاتصال

٤٦ - لا يزال المنتجون والتجار في البلدان النامية بحاجة إلى الاستفادة على نحو فعال من الإنجازات التي تحققت في تكنولوجيات المعلومات فيما يتصل بجمع المعلومات ذات الصلة بالتجارة، فضلاً عن الإنجازات التي حققتها شبكة الإنترنت فيما يتصل بنشر هذه المعلومات على نطاق عالمي. ويعتبر توفر القدر الكافي من المعلومات عاملاً رئيسياً بالنسبة لتحديد واستكشاف فرص التجارة والاستثمار على نحو فعال. كما أن لهذا العامل أهميته الحاسمة أيضاً بالنسبة للمفاوضات التجارية على مختلف المستويات.

٤٧ - ومن شأن تحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها على نحو فعال أن يعززا التجارة، بما في ذلك التجارة بين الجنوب والجنوب. وقد أخذت تكنولوجيات المعلومات والاتصال توسع إمكانات تنمية الاقتصادات للمشاركة في الأسواق الدولية، كما أن شبكة الإنترنت قد أخذت تغير الطريقة التي يتم بها إنتاج وتوريد وبيع وشراء السلع والخدمات. وهي تفضي إلى نشوء عدد متزايد من مؤسسات الأعمال والأشخاص الذين يتم الاتصال فيما بينهم رقمياً والذين يبدوون استعداداً للمشاركة والمساهمة في اقتصاد المعرفة.

٤٨ - ولقد أخذت تجارة السلع والخدمات تتوسع بفضل التكنولوجيات الجديدة. وتدلّ البحوث التجريبية المتعلقة بتأثير شبكة الإنترنت في التجارة الدولية على أن لشبكة الإنترنت تأثيراً إيجابياً متزايداً ومهماً من الناحية الإحصائية على النمط العالمي للتدفقات التجارية^(١٠)، وعلاوة على ذلك، فإن نتائج البحوث تدل على أن هذا التأثير قد يكون أقوى في حالة البلدان الأفقر، مما يفضي إلى زيادة أكبر في الصادرات مقارنة بالبلدان المتقدمة^(١١).

٤٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تيسر التجارة في قطاعات أخرى من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق وتوسيع قاعدة المستهلكين، وتيسير الإجراءات الجمركية، وخدمات النقل والخدمات اللوجيستية. والأهم من ذلك كله أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تؤدي دوراً اقتصادياً من خلال تغيير عمليات الإنتاج ضمن الشركات.

٥٠ - وقد أفضت العولمة، مقترنة بتعاظم دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع العمليات التجارية، إلى حدوث زيادة حادة في التعاقد على توفير الخدمات مع جهات خارجية. فتلک المهام المتصلة بالأعمال التجارية والتي لا يتعين بالضرورة أن يتم الاضطلاع بها داخلياً (لأسباب منها مثلاً أنها لا تتطلب معرفة مستمرة بالأنشطة الأساسية) قد أصبحت تنفذ على نحو متزايد من خلال التعاقد على تنفيذها في الخارج مع شركات يمكن أن توفر خدمات بنفس النوعية وعلى نحو أكثر فعالية من حيث التكلفة. وقد أخذت المنافسة العالمية المتزايدة تجبر الشركات على إنتاج منتجاتها بطريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة من أجل المحافظة على هوامش ربحها.

٥١ - وتؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصال اليوم دوراً رئيسياً في عمليات التعاقد الخارجي المتنامية في قطاعات مثل التمويل والتأمين، والرعاية الصحية، والموارد البشرية، والاهتمام بالزبائن، والمبيعات، والتسويق. ومن المتوقع أن تصل قيمة تعاملات السوق العالمية في مجال التعاقد الخارجي إلى ما يزيد عن ٥٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥. وتعتبر البلدان النامية موردة متزايدة الأهمية للخدمات التي يتم توفيرها في إطار التعاقد مع جهات خارجية، ومن بين هذه البلدان الهند (التي تعتبر حالياً المورد الأكبر)، والبرازيل والصين والفلبين وتايلند وفيت نام. وقد أخذت عمليات التعاقد الخارجي القائمة على استخدام تكنولوجيا المعلومات توفر فرص عمالة جديدة في البلدان النامية وتسهم في نمو صادرات الخدمات.

١١ - الارتقاء بأنشطة ترويج التجارة والتسويق

٥٢ - إن أنشطة ترويج التجارة والتسويق فيما بين البلدان النامية، إقليمياً وأقاليمياً، يمكن أن تُستخدم على نحو فعال من أجل زيادة الوعي بالفرص التجارية المتاحة وتعزيز أنشطة التجارة والاستثمار. وفي هذا الاتجاه، يمكن استخدام المعارض التجارية، وشبكات المشترين والبائعين، والدراسات الاستقصائية للأسواق، والمبادرات - العروض القطاعية المحددة، استخداماً فعالاً من قبل البلدان النامية ومنظماتها الإقليمية.

٥٣ - ومن شأن إنشاء روابط وقنوات وشبكات تسويق وتوزيع مباشرين وفعالين من حيث الكلفة بين تجار الجنوب أن يعزز إلى حد بعيد التجارة بين الجنوب والجنوب. كما أن من شأن هذا النهج أن يعالج الحالة الراهنة التي يتخذ فيها جزء كبير من التجارة بين الجنوب والجنوب شكلاً غير مباشر - حيث يوجه من خلال قنوات تسويق في الشمال - مما يجعل تكاليف المعاملات الخاصة بالواردات من السلع والخدمات الجنوبية عالية بالنسبة للمستوردين في الجنوب. ومن شأن تحسين تدفق المعلومات أن يعجل في التقدم في اتجاه تطوير قنوات تسويق مباشر، بما في ذلك من خلال تشجيع جهود تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة من أجل الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة.

دال - خاتمة

٥٤ - إن البلدان النامية تواجه تحدياً كبيراً في المحافظة على الدينامية الجديدة في مجال التعاون التجاري والاقتصادي بين الجنوب والجنوب وفي زيادة واستكشاف الفرص الناشئة في سياق الواقع التجاري الجديد. ويكمن التحدي في وضع وتنفيذ نهج استراتيجي وجدول أعمال إيجابي يوفّر الدعم على المستويات الوطنية والإقليمية والأقليمية ولتمكين البلدان النامية من النهوض بالتعاون التجاري والاستثماري والاقتصادي. ويمكن للأونكتاد أن

يكون شريكاً هاماً للبلدان النامية في عملية إعادة تنشيط التعاون بين الجنوب والجنوب. ومن أجل تحسين الأثر المضاعف، سيعمل الأونكتاد بنشاط على إقامة روابط مع المبادرات القائمة والناشئة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتي تعزز التعاون التجاري والاقتصادي بين الجنوب والجنوب. كما أن الأونكتاد سيتعاون مع المنظمات الأخرى في إعداد وتوفير خدمات المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات لصالح التعاون بين بلدان الجنوب.

الحواشي

- (١) قدمت هذه الوثيقة في التاريخ المشار إليه أعلاه نظراً للضرورة التي دعت إلى إعدادها في ضوء نتائج مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر.
- (٢) لمزيد من التفاصيل، يُرجع إلى تقرير الأونكتاد المقدم إلى مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر بشأن "الجغرافيا الجديدة للتجارة الدولية: التعاون بين بلدان الجنوب في عالم متزايد الترابط" (TD/404).
- (٣) يقوم مؤشر الأونكتاد للانتشار عبر الأوطان على متوسط ثلاث نسب متعلقة بحجم عمليات الشركات عبر الوطنية وهي: نسبة الأصول الأجنبية إلى إجمالي الأصول، ونسبة المبيعات الأجنبية إلى إجمالي المبيعات، ونسبة العمالة الأجنبية إلى إجمالي العمالة.
- (٤) في إطار العالم النامي ثمة اختلافات كبيرة في درجة المشاركة في ممارسة معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي. فبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي الأنشطة. إذ وقعت الصين على أكبر عدد من معاهدات الاستثمار الثنائية وفي حالة معاهدات الازدواج الضريبي، للهند والصين أكبر عدد من المعاهدات، متبوعتين بتايلند. وزادت حصة بلدان آسيا والمحيط الهادئ لوحدها من معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي من نسبة ٥ في المائة إلى ١١ في المائة ومن ٤ في المائة إلى ٧ في المائة على التوالي ما بين عامي ١٩٨٩ و ٢٠٠٣. ومن بين بلدان وسط أوروبا وأوروبا الشرقية، وقعت رومانيا وبولندا على أكبر عدد من الاتفاقات. وبخلاف ذلك، يظل العدد محدوداً فيما يتعلق بالاتفاقات المبرمة داخل أفريقيا وداخل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدرجة أقل. وعلاوة على ذلك، لم يُوقع حتى الآن على معاهدة للازدواج الضريبي بين بلد أفريقي وآخر في أمريكا اللاتينية.
- (٥) بالمقارنة، زاد إجمالي الصادرات العالمية بنسبة ٦ في المائة على مدى الفترة ذاتها.
- (٦) لمزيد من التفاصيل، انظر تقرير الأونكتاد إلى الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن "تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية: الاتجاهات، والقضايا، والسياسات العامة" (TD/396).
- (٧) انظر (TD/L.395) "Report on the Rio Trade Week preparatory to UNCTAD XI".
- (٨) الفقرة ٣١٣ من إعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.
- (٩) Nuno Limão and Anthony J. Venables: "Infrastructure, Geographical Disadvantage, Transport Costs and Trade", London and New York, 2000, <http://econ.lse.ac.uk/staff/ajv/nltv.pdf>
- (١٠) Freund C and Weinhold D (2000). "The effect of the Internet on international trade" *Journal of International Economics* 62 (2004) 171-189.
- (١١) Clarke G and Wallsten S (2004). "Has the Internet Increased Trade? Evidence from Industrial and Developing Countries", World Bank Policy Research Working Paper 3215, February 2004.